



كل الحرص على احترام حقوق الإنسان وما كفلته الاتفاقيات الدولية والدستور والقوانين المتعلقة بحقوق الإنسان سواء كانت هذه الحقوق في مجال تكوين الأحزاب وحرية الرأي وحرية الصحافة وحرية إبداء الآراء المختلفة .

ولفت الاغبري إلى أن الحكومة خلال الفترة الماضية قامت بمراجعة العديد من القوانين وإجراء عملية موائمة مع الاتفاقيات الدولية وإنها تقدمت بتعديلات إلى مجلس النواب ببعض القوانين وخاصة في مجال قانون العقوبات والأحوال الشخصية و المرافعات وحقوق الطفل مشيراً إلى أن هذه التعديلات على التشريعات القائمة أتت في حقيقة الأمر لكي يتواءم تشريعنا الداخلي مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية .

وخاطب الاغبري المحامين في النقابة ” انتم بصفتكم في نقابة المحامين أصحاب فكر قانوني وشعار النقابة هو العدل والحق فلا بد ان يكون لكم رأي وقول فصل في كل ما يتعلق بحقوق الإنسان في اليمن من واقع معاش وبمعايير موضوعية مجردة بعيدا عن المزايدة السياسية والمماحكات الحزبية والممارسات الأنانية الرخيصة التي يلجئ

ولفت وزير العدل بالقول أن اليمن قدمت في سبتمبر الماضي إلى مجلس حقوق الإنسان في جنيف تقريرها حول حقوق الإنسان وتم اعتماده والترحيب به والإشادة بما تضمنه في احترام اليمن لحقوق الإنسان على مختلف الأصعدة ليس في الجانب التشريعي فحسب والجانب النظري وإنما أيضا في مجال التطبيق العملي حيث حظي تقرير اليمن بتأييد ومباركة الدول الموجودة في مجلس حقوق الإنسان وقبل هذا التقرير في جنيف في وسائل الإعلام المختلفة بترحيب .

وقال الاغبري ان منظمة دولية ممثلة في مجلس حقوق الإنسان في جنيف حينما تقبل تقرير اليمن وتعتمده فان هذا لا يأتي من فراغ لأنه تم بناءً على معايير علمية وموضوعية مجردة وهو يعكس في حقيقة الأمر ما تقوم به اليمن في ظل القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في احترام حقوق الإنسان واقعا مجسدا سواء من خلال النصوص التشريعية المختلفة أو من خلال الواقع العملي .

وأكد الاغبري ان اليمن ممثلة في أجهزة الضبط القضائي أو السلطة القضائية الممثلة في النيابة العامة والمحاكم تحرص

إلى النيابة العامة للتحقيق فيها كأفعال جرمية لم يتضمنها قرار اتهام النيابة... هذا وكان وزير العدل الدكتور غازي شائف الاغبري قد ألقى كلمة أكد فيها أنه لا يوجد في اليمن أي معتقل سياسي لكن هناك معتقلون مخالفون للدستور والقانون ارتكبوا أفعالا إجرامية يجرمها القانون مضيفا القول إن هذه ميزة نفتخر بها ونرفع أصواتنا بإعجاب بما هو دأب في هذا المجال اننا في الجمهورية لا يوجد لدينا معتقل سياسي واحد .

وأشار الاغبري انه يوجد في اليمن ٢٢ حزب سياسي تمارس أعمالها بكل حرية ولهم صحفهم يكتبون ويقولون ما يريدون دون تدخل فيها ، لكن من يخرج عن الدستور والقانون ويدخل في دائرة الاتهام بارتكاب أفعال إجرامية لا يمكن تركه يفعل ما يشاء حفاظا على سمعة اليمن وأمنه..

ودعا الاغبري نقابة المحامين اليمنيين إلى إبداء الرأي في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان بعيدا عن المكائيدات السياسية والحزبية التي يمارسها البعض على طريقة الابتزاز مؤكدا في نفس الوقت انه لا قيمة للقانون ما لم يطبق في من يخالفه ويرتكب أعمالا يجرمها .